مجلة جامعة الملكة أروى العلمية المحكمة

QUEEN ARWA UNIVERSITY JOURNAL

أهمية تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج على الاقتصاد الأردني

د. عبد الرسول عبدالرزاق الموسوي

جامعة فيلادلفيا – عمان – الأردن

ISSN: 2226-5759 *ISSN Online: 2959-3050* *DOI:10.58963/qausrj.v1i10.72*

Website: qau.edu.ye

الملخص:

تعتبر تحويلات العاملين فى الخارج من المصادر المهمه فى الدخل فى الكثير من دول العالم وبالاخص تلك التى لها جاليه كبيره فضلت العمل والاستيطان فى خارج الوطن وهذه الظاهره ملاحظه لدى مواطنى الدول الناميه والاردن احداها.

حيث ساهمت تحويات العاملين الاردنيين بشكل كبير فى الحركة الاقتصاديه ممثلة بالقطاع العقارى ومستوى الادخار وتنشيط الاستهلاك فى المواسم السياحيه حيث يفد العاملين لزيارة ذويهم.

وقد توصل البحث الى بعض التوصيات منها العمل على توجيه الادخارات نحو القطاعات الانتاجيه من خلال تكوين مؤسسه وطنيه تعمل على ارشاد المستثمرين فى خارج وتهيئة الفرص اللازمه لهم اضافة الى انشاء مؤسسه خاصه تعمل على تقديم الخدمات التى يحتاجها العاملين فى الخارج وحل مشاكلهم ضمانا لاستمرار هذه المورد الحيوى للاقتصاد الوطنى.

Abstract

One of the important element in GDP for developing countries is a transferred income to overseas worker. In Jordan , this transferred income tend towards an increase year after year were increasing number of workers abroad, and began to be an important position in Jordanian balance of payments .

The question in this matter, what the importance of these Transferred incomes for Jordanian's economy and where it is Expenditure.

الفصل الأول: تمهيد

١. مدخل البحث:

تعول الكثير من الدول النامية في دخولها الوطنية على تحويلات مواطنيها العاملين في الخارج. وتزايدت أهمية هذه التحويلات في السنوات الاخيره بسبب تزايد فرص العمل المفضلة وذات الدخول المرتفعة في الخارج.

والأردن لم يكن استثناء من ذلك . فقد سعى الاردنيين إلى عرض خبراتهم في الخارج بهدف الحصول على دخول مناسبة وخاصة في دول الخليج والسعودية . وسنة بعد أخرى لوحظ ارتفاع مقدار التحويلات وأصبحت تشكل جزء مهما من ميزان المدفوعات الاردنى رغم ما طرأ من تأثير عليه عقب الأزمة المالية العالمية .

٢. هدف البحث :

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أهمية تحويلات العاملين الاردنيين في الخارج وأثرها في نمو الناتج المحلى الاجمالى الأردني ومجالات إنفاق هذه التحويلات.

٣. مشكلة البحث:

يتطرق البحث إلى معالجة المشكلات التي تعترض زيادة تحويلات العاملين في الخارج والمجالات التي يمكن أن توظف فيها هذه التحويلات بشكل تكون أكثر نفعا وأهمية للاقتصاد الاردنى .

٤. فرضية البحث:

لا توجد هناك علاقة بين تحويلات العاملين الاردنيين في الخارج ونمو الناتج المحلى الاجمالى الاردنى.

٥. منهجية البحث:

أعتمد المنهج الوصفي لاختبار الفرضيات وقد تم جمع البيانات المتعلقة بالمشكلة من مصادر جاهزة وخاصة من نشرات البنك المركزي وبعض الدراسات ذات العلاقة .

٦. الدراسات السابقة :

محدودة هي الدراسات التي تطرقت إلى هذا الموضوع رغم أهميته وفى فترات متباعدة . وعن حجم التحويلات وأهميتها في الاقتصاد الاردنى ، فقد أشار(اسماعيل سعيد زغلول ص ٤٣ إلى أن حجم تحويلات القوى العاملة الاردنيه في الخارج في التزايد سنة بعد أخرى بشكل ملحوظ . حيث بلغ اجمالى المبالغ التي وردت إلى المملكة عبر الجهاز المصرفي خلال الفترة (١٩٧٤ – ١٩٨١) حوالي (١.٣) مليار دينار أو مايزيد على اثني عشر ضعفا للحوالات التي وردت إلى المملكة طيلة الفترة الممتدة من عام (١٩٦٠- ١٩٧٣) .وكذلك فاقت هذه التحويلات حصيلة عائدات المملكة من الصادرات من البضائع بنسبة (٤٧٪) وغطت ما نسبته (٤١.٣٪) من العجز الكبير الذي حققه ميزانها التجاري والذي بلغ ما يزيد عن ثلاثة بلايين دينار خلال نفس الفترة .)

وعن اثر هذه التحويلات على الاقتصاد الاردنى فقد أشار (د. أديب حداد إلى أن تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج كان لها العديد من الآثار الاقتصاديه الايجابية التي تمثلت في زيادة معدل نمو الدخل القومي وتعزيز ميزان المدفوعات الاردنى ورفع مستوى معيشة الفرد بشكل عام . في حين كان لها عدد من الآثار السلبية من أبرزها تعميق الضغوط التضخمية ونشر عادة الاستهلاك الرفاهى الذي أدى تزايد المستوردات وتفاقم العجز التجاري في ميزان المدفوعات .)

فيما سبق ، لاحظنا النتائج التي ترتبت على تحويلات العاملين في الخارج على الفرد والاقتصاد . أما الأسباب التي أدت إلى هذه الزيادة فقد أشار(بسام الساكت ص ٤ إلى أن السبب الأول يعود إلى الطلب الكبير على القوى العاملة الاردنيه في دول الخليج والمملكة العربية السعودية بعد الزيادة التي حصلت في أسعار النفط عام ١٩٧٣ . حيث رغبت هذه الدول الإسراع في تنفيذ خططها الانمائيه بسبب الارتفاع الهائل لعائداتها النفطية منذ ذلك التأريخ . أما السبب الثاني فهو في قدرة البلدان الغنية في النفط على دفع أجور عاليه للايدى العاملة من جراء عائداتها النفطية .مما يؤدى بطبيعة الحال إلى زيادة حجم المداخيل من التحويلات النقدية. أما السبب الثالث هو أن هذه المداخيل من التحويلات النقدية التى كانت تستخدم قبل سنة ١٩٧٥ لتأمين ما تحتاج إليه الاسره في الأردن فقط . أما بعد ١٩٧٦ فقد اتجهت كميه كبيره من هذه التحويلات لتحقيق بعض الأهداف الاستثمارية .)

الفصل الثاني : عوامل الجذب الخارجي والاستقرار المحلى للقوى العاملة

تزايد الاهتمام في السنوات الاخيره في موضوع الايدى العاملة في الخارج وتحويلاتهم النقدية التي تشكل نسبة مهمة في الإيرادات التي يتحصل عليها البلد ، وأثرت بشكل كبير على ميزان المدفوعات في عدد كبير من دول العالموبالأخص النامي منها.

ولذلك ، تسعى هذه الدول إلى ضمان تدفق هذه الموارد وزيادة فرص العمل لمواطنيها في الخارج عبر اتفاقات ثنائيه تعمل على تنظيم تدفق القوى العاملة وتيسير إجراءات الاقامه و أماكن العمل والتحويل والمعالجة الطبية وغيرها بهدف أن يحتل رأس المال البشرى المصدر هذا دورا أكبر في التنمية الاقتصادية .خاصة وأن عملية التحويلات النقدية هذه هي في الأساس مكونه من عمله أجنبيه تحتاج إليها الدول المصدرة للايدى العاملة .

هناك عوامل متعددة تعمل على توجيه رغبة الايدى العاملة للسفر إلى الخارج أو البقاء داخل البلد :

١. عوامل الجذب الخارجي :

في هذا الشأن تتشكل مجموعه من العوامل تضغط على الباحث عن العمل في توجيه رغبته نحو الخارج منها :

أ – مستوى الأجور والأسعار :

إذا كانت مستويات الأجور مرتفعه كبيرا بالمقارنة مع البلد الاصلى ، فأن ذلك يشكل حافزا قويا للعامل للتوجه إلى الخارج وتحمل تبعات الغربة خلال فترة إقامته هناك. أما بالنسبة إلى الأسعار فإنها لابد أن تعمل بالضد من الأجور . فكلما كانت أسعار السلع والخدمات متدنية ، فان ذلك سيؤدى إلى توفير فائض كبير ، سيتحصل بعد اقتطاع جزء الاستهلاك ، يتم تحويله إلى البلد الاصلى .

ب - تسهيلات تحويل العملة :

تفرض بعض الدول المستقبلة للعمالة الاجنبيه إجراءات متعددة قد تمنع أو تقلل من حصة الفرد في عملية تحويل مدخراته إلى البلد الآم . والبعض الأخر لايفرض أية قيود على عملية التحويل مما يشكل حافزا كبيرا في جذب العاملين إلى ذلك البلد .

ج – حركة التنمية :

التي تعتبر من أهم العناصر التي تفرض على الدول المستقبلة تسهيل الإجراءات التي من شأنها استقبال الأعداد الكبيرة من القوى العاملة وخاصة الماهرة منها بسبب نقص العرض . ولان مجالات التنمية واسعة ومتنوعة سواء في المجال الانتاجى أو الخدمي ، فأن الحاجة تكون كبيره ومتنوعة وفى تخصصات مختلفة .

إضافة لما سبق ، فان حركة التنمية الاقتصادية يترافق معها أو بعدها تكوين أو تطوير الأسواق المالية مما يحفز الوافد على استثمار مدخراته وتنميتها في هذا السوق . وبالطبع فان هذا الاستثمار لايكون عادة في صالح البلد الأم.

٢. عوامل الاستقرار المحلي :

هناك عدة عوامل لاتدع للعامل التفكير بالسفر إلى الخارج بل تضطره إلى الاستقرار داخل البلد أهمها :

أ_ تنظيم العمل :

عندما تكون هناك قوانين تسمح بتنظيم العمل و منح الحقوق للعامل المحلي واتخاذ الإجراءات للحد من العمالة الأجنبية في المجالات غيرالضروريه أو التي يستطيع العامل المحلي إشغالها وضمن مستويات معقولة من الأجور تقارب ما يحصل عليه من الخارج ،فان ذلك سيؤدي حتما إلى التأخر في اتخاذ قرار السفر إلى الخارج وبالتالي انخفاض في جزء التحويلات الخارجية.

ب_ الاستقرار الاقتصادي و السياسي:

يلاحظ أن الجزء الأعظم من الدول المصدرة للأيدي العاملة تشكو من عقبات كبيرة في تنمية اقتصاداتها أو أنها تشكو من قلة أو انعدام مواردها التمويلية المخصصة للتنمية الاقتصادية أو أن البعض منها يعاني من تدهور في استقرارها الاجتماعي والسياسي مما يجعل أوضاعها ليست جاذبة لخبراتها وكوادرها كي تستقر وتستثمر في البلد ، مما يدفعها إلى التفكير في الهجرة إلى الخارج للبحث عن دخول مستقرة و مضمونة لحاضرها و مستقبلها و تكوين مدخراتها بانتظار الفرصة المواتية لاستثمارها في الوطن، بعكس حالة الدول التي تتوفر فيها ظروف الاستقرار الاقتصادي والسياسي وان كانت الدخول المعطاة لا تقارن بما هو مدفوع في الخارج ،فان القوى العاملة في هذه الدول قد لا تستعجل في البحث عن فرص العمل في الخارج، و هذا بالطبع سيؤثر على مستوى التحويلات الخاصة للعاملين.

الفصل الثالث :أثر تحويلات العاملين الاردنيين في الاقتصاد الاردنى

في هذا الفصل من الدراسة سنتعرض إلى نقطتين هما :

١ – تطور أعداد القوى العاملة الاردنيه في الخارج :

تطورت أعداد القوى العاملة الأردنية في الخارج بشكل كبير خلال السنوات الثلاثين الأخيرة ٠حيث ظهر "أن الاردنيين العاملين في الخارج يشكلون حوالي (٦٠٪) من القوى العاملة الوطنية (غير المهاجرة) وحوالي (٣٧و٧ ٪) من مجموع القوى العاملة الأردنية الإجمالية (المهاجرة وغير المهاجرة) وحوالي (١٠٪) مجمل عدد السكان في المملكة بضفتيها علي قنديل شحادة ص٤١٢"٠ وقد تطورت أعداد العاملين الاردنيين في الخارج بحيث أنها بلغت حوالي (٦٠٠) ألف عامل عام ٢٠١٠ (جريدة الحياة) يرتكز الجزء الأعظم منهم في دول الخليج وبالأخص في دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية.

أن هذا الرقم إذا ما تم نسبته إلى مجموع القوى العاملة الأردنية البالغة(١.٤) مليون (وزارة العمل الأردنية) فانه يصل إلى (٤٣٪)، وهذه نسبة كبيرة بالقياس إلى حجم السكان الذي يبلغ (٦) مليون نسمة، حيث لوحظ أن جزء لا باس به منهم يكونون من العناصر الماهرة التي تحتل مراكز مهمة في الأجهزة الإنتاجية و الخدمية والمالية.

٢ – أهمية تحويلات العاملين الاردنيين في الخارج في الاقتصاد الاردنى كما اشرنا سابقا فان تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج قد بلغت حوالي (١،٣) مليار دينار خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٨١)، لكنها ارتفعت أكثر من هذا الرقم بكثير وخاصة في السنوات الاخيرة٠اذ بلغ متوسط الأعوام (٢٠٠٧-٢٠٠٩) حوالي (٣.١) مليار دولار أو نحو(١٥٪) من الناتج المحلي الاجمالى، باستثناء التحويلات عن طريق القنوات غير الرسمية العينية حسب معلومات صادرة من البنك المركزي الاردنى، كما أوضحت بيانات البنك أيضا أن قيمة التحويلات النقدية للمغتربين الاردنيين خلال النصف الأول من العام الحالي ٢٠١٠ سجلت ارتفاعا مقارنة بمستوياتها خلال نفس الفترة من العام الماضي ٢٠٠٩.

لتبلغ (١.٨) مليار دولار امريكى بعد أن كانت ما يعادل (١.٧) مليار دولار في العام الماضي. أي نسبة زيادة (١.٢٪).

الجدول التالي يوضح أهمية التحويلات الخارجية. و على مستوى موارد المملكة من العملة الأجنبية، فالجدول (١) يظهر ما يلي:

جدول (١)

حجم و معدل النمو السنوي لتحويلات العاملين الأردنيين في الخارج للفترة (٢٠٠١-٢٠٠٩) (مليون دينار)

السنة	تحويلات العاملين	%نسبة التغير	الصادرات السلعية	المساعدات الخارجية
٢٠٠١	١٢٨٣.٣	٩.٨	١٥٣٢.٣	٤٣٣.٤
٢٠٠٢	١٣٦٢.٣	٦.١	١٥٥٦.٧	٤٩١.٩
٢٠٠٣	١٤٠٤.٥	٣.٠	١٦٧٥.٠	٩٣٧.٤
٢٠٠٤	١٤٥٩.٦	٤.٠	٢٣٠٦.٦	٨١١.٣
٢٠٠٥	١٥٤٤.٨	٥.٨	٢٥٧٠.٢	٥٠٠.٣
٢٠٠٦	١٧٨٢.٧	١٥.٤	٢٩٠٢.٧	٢٣٦.٠
٢٠٠٧	١٨٢٢.٩	٢.٢	٤٠٦٣.٦	٣٤٣.٤
٢٠٠٨	١٩٤٦.٧	٦.٨	٥٦٣٣.٠	٧١٨.٣
٢٠٠٩	١٨٩٩.٦	٢.٤-	٤٥١٩.٦	٣٣٣.٤

المصدر: ٢٠٠١-٢٠٠٦ مأمون صيدم تحويلات المعاملين الأردنيين في الخارج السنوات ٢٠٠٩،٢٠٠٧ الإحصاءات السنوية للبنك المركزي الأردني .

يظهر الجدول أعلاه حجم و معدل النمو السنوي لتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج التي وردت عن طريق الجهاز المصرفي الأردني و الصرافين خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٩).
و تظهر البيانات أعلاه أهمية تحويلات الأردنيين كأحد أهم وارد المملكة من العملات الصعبة. حيث يلاحظ الاتجاه الصعودي لهذه التحويلات عاماً بعد آخر باستثناء السنة الأخيرة التي تأثرت بالأزمة المالية العالمية. وإذا ما قدرت مع بقية الوارد الأخرى يلاحظ أنها تحتل المرتبة الثانية بعد الصادرات السلعية و قبل المساعدات الخارجية.
أما على مستوى أهمية هذه التحويلات على مستوى الاقتصاد الوطني للملكة، فالجدول رقم (٢) يعكس تطور هذه الموارد خلال الفترة السابقة أهميتها وما تمثله و تحتله من نصيب في الناتج المحلي الإجمالي.

جدول (٢)
تحويلات العاملين و الناتج المحلي الإجمالي في الأردن (مليون دينار)

السنة	تحويلات العاملين	الناتج المحلي الإجمالي
٢٠٠١	١٢٨٣.٣	٦٣٦٣.٧
٢٠٠٢	١٣٦٢.٣	٦٧٩٤.٠
٢٠٠٣	١٤٠٤.٥	٧٢٢٨.٧
٢٠٠٤	١٤٥٩.٦	٨٠٩٠.٧
٢٠٠٥	١٥٤٤.٨	٨٩٢٥.٤
٢٠٠٦	١٧٨٢.٧	١١٠٩٢.٦
٢٠٠٧	١٨٢٢.٩	١٢٥٩٥.٧
٢٠٠٨	١٩٤٦.٧	١٦١٠٨.٠
٢٠٠٩	١٨٩٩.٦	١٧٨١٥.٦

المصدر: بالنسبة إلى تحويلات العاملين فهي من الجدول (١) أما بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي فهي من إحصاءات البنك المركزي الأردني.

٢- التحليل الإحصائي
باستخدام برنامج (SPSS) للبيانات الواردة في الجدول رقم (٢) حصلنا على النتائج التالية:

R	R Square	Adjusted R Square	F	Sig
٠,٩٥٨	٠,٩١٨	٠,٨٩١	٣٣,٦٠٧	٠,٠٠١

تظهر النتائج أعلاه ما يلي:
*- أن هناك علاقة قوية و موجبة بين تحويلات العاملين الاردنيين في الخارج ونمو الناتج المحلي الإجمالي الأردني. وخاصة في نتائج R، R Square و كذلك Adjusted R.

*- أما قيمة (F) البالغ (٣٣.٦٠٧) فقد أوضحتها دلالة Sig البالغة (٠.٠٠١) بشكل جلي.

٤ – الاستنتاجات:

أ – أدت هذه الزيادات المتتالية في تحويلات العاملين إلى تكوين ادخارات كبيره من العملة الاجنبيه للاقتصاد الاردنى.

ب – ساهمت الادخارات في تنشيط الحركة الاقتصادية وبالأخص دعمها للقطاع العقاري.

ج – ولكن في المقابل عانى الاقتصاد الاردنى من النقص في القوى العاملة الوطنية بسبب الهجرة إلى الخارج مما أدى إلى الاعتماد على الايدى العاملة الوافدة لسد النقص .

د – أدى ارتفاع التحويلات للعاملين في الخارج إلى ارتفاع أسعار العقار والمواد الاستهلاكية وخاصة عند عودة العاملين في فصل الصيف .

ه- لم تؤثر الازمه المالية والاقتصادية العالمية كثيرا على تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج.

٥- التوصيات :

أ- محاولة توجيه تحويلات العاملين نحو الاستثمار في القطاعات الانتاجيه والخدمية ذات المردود الكبير في التنمية الاقتصادية للأردن وعدم الاكتفاء في الاستثمارات العقارية والإنفاق على السلع الاستهلاكية المعمرة.

ب- تكوين مؤسسه وطنيه تتولى تهيئة الفرص الاستثمارية استنادا لدراسات جدوى فنيه واقتصاديه وترويجها للأردنيين في الخارج لغرض استقطاب رؤوس الأموال الوطنية وكذلك الاجنبيه إلى الأردن.

ج – وضع الخطط والدراسات الهادفة إلى التعرف على أوضاع الايدى العاملة الاردنيه في الخارج من النواحي الصحية والتعليمية والاجتماعية وتقديم الخدمات اللازمة لهم طيلة فترة وجودهم خارج الوطن .

المصادر

١ – د. أديب حداد: تجربة الأردن في جذب حالات الاردنيين العاملين في الخارج، عمان، ١٩٨٤ .

٢ – اسماعيل سعيد زغلول: تحويلات الاردنيين وتأثيرها على الاقتصاد الاردنى، البنك المركزي الاردنى، عمان ١٩٨٤.

٣ – د. على قنديل شحاده: تحويلات الاردنيين في الخارج ، بحث مقدم إلى مؤتمر المعهد العربي للتخطيط للفترة ٥-٧ الكويت ١٩٨٦ .

٤ – مأمون صيدم: تحويلات العاملين في الخارج ، غرفة تجارة عمان . ٢٠٠٧ .

٥ – بسام الساكت: تطوير وتنمية التحويلات ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي لغرب آسيا ، الأمم المتحدة ١٩٨١، .

٦ – البنك المركزي الاردنى: الإحصاءات السنوية لعام ٢٠٠٩ عمان .

٧ – موقع وزارة العمل الاردنيه.

٨ – موقع العرب نيوز.

٩ – جريدة الحياة: عددها الصادر ليوم الاثنين ٢٠ أب ٢٠١٠.